العرب
الخميس 2021/10/14
السنة 44 العدد 12209

هل تلتزم إيران بالحوار لحل خلافاتها مع أذربيجان

طهران تؤكد ضرورة المواصلة في مسار العلاقات الصحيح مع باكو

تأكيد إيران وأذربيجان في محادثات بين وزيري خارجيتيهما على ضرورة حل الخلافات المتصاعدة بين البلدين بالحوار لا يعني نهاية هذه الخلافات، حيث تتعاظم التساؤلات بشأن ما إذا كانت طهران ستلتزم بالحوار خاصة بعد الاستعراض العسكري الذي قامت به والموجه ضد باكو وفقا لمراقبين.

إيران تعود إلى التهدئة بعد الاستعراض عسكريا

طهران – يثير تأكيد إيران وأذربيجان على ضرورة إيلاء الحوار الأولوية في حل الخلافات بين البلدين تساؤلات عن مدى التزام طهران بالحوار، خاصة أن النظام الإيراني كان قد استعرض عسكريا في وقت سابق في رسالة موجهة أساسا لباكو.

وأكدت إيران وأذربيجان خلال اتصال هاتفي بين وزيري الخارجية أولوية الحوار بين البلدين الجارين لحل الخلافات التي أثيرت بينهما في الآونة الأخيرة على خلفية مسائل عدة أبرزها قلق طهران من وجود إسرائيلي قرب حدودها.

وأجرى الوزير الإيراني حسين أمير عبداللهيان ونظيره الأذري جيحون بايراموف اتصالا هاتفيا مساء الثلاثاء، وفق وزارتي الخارجية، هو الأول المعلن على هذا المستوى بين الجانبين منذ انتقاد باكو مناورات أجراها الجيش الإيراني قرب حدودها، وشكوى طهران من فرض القوات الأذرية رسوما جمركية على شاحنات البضائع المتجهة إلى أرمينيا.

حسين أمير عبداللهيان

ضروري أن نمنع حدوث سوء الفهم في العلاقات بيننا وبين أذربيجان

ونقلت الخارجية الإيرانية عن عبداللهيان تأكيده ضرورة أن تمنع إيران وأذربيجان "حدوث سوء الفهم في العلاقات بينهما ومن الجدير أن تواصلا علاقاتهما بسرعة في المسار الصحيح والمتنامي".

وشدد على ضرورة "الاحترام المتبادل والاستقلال والسيادة ووحدة أراضي الدول"، مشيدا بـ"علاقات عريقة" بين الجمهورية الإسلامية وجارتها الشمالية الغربية التي تتشارك وإياها حدودا بطول نحو 700 كلم.

ورأى الوزير الإيراني أن "لطهران وباكو أعداء ولا ينبغي للبلدين أن يمنحا الفرصة للأعداء للإخلال بالعلاقات بينهما ويتوجب حل وتسوية الهواجس عن طريق الحوار والتعاون".

وأكدت الخارجية الأذرية إقرار الطرفين بأن "الخطاب الراهن أضر بالعلاقات الثنائية، وأي تباينات يجب أن يتم حلها بالحوار".

وكرر مسؤولون إيرانيون في الآونة الأخيرة رفضهم أي تواجد لإسرائيل، العدو اللدود لإيران، قرب حدودهم، في إشارة ضمنية إلى العلاقة الوثيقة، ومنها التعاون العسكري، بين باكو والدولة العبرية.

وخرج التباين بين طهران وباكو إلى العلن مع انتقاد الرئيس الأذري إلهام علييف مناورات عسكرية بدأتها إيران في الأول من أكتوبر في مناطق شمال غرب البلاد قرب الحدود مع أذربيجان.

واعتبر علييف آنذاك في حوار مع وسائل إعلام محلية أن هذه المناورات "حدث مفاجئ جدا"، مضيفا أن "هذا حقهم السيادي، ولكن لماذا الآن، ولماذا عند حدودنا؟".

وردّت الخارجية الإيرانية بتأكيد الحق "السيادي" في إجراء المناورات، مع التشديد على أن "الجمهورية الإسلامية لن تتسامح مع أي شكل من تواجد الكيان الصهيوني بالقرب من حدودها. وفي هذا المجال، ستتخذ ما تجده مناسبا لأمنها القومي"، من دون تفاصيل إضافية.

وأبدى عبداللهيان خلال زيارته موسكو هذا الشهر قلق بلاده من "التواجد" الإسرائيلي في القوقاز، بينما نفت أذربيجان وجود أي قوات إسرائيلية على أراضيها.

وتتخوف إيران من علاقات أذربيجان وإسرائيل. ووفقا لوكالة بلومبرغ، فإن إسرائيل مورّد رئيسي للطائرات دون طيار وغيرها من الأسلحة التي ساعدت باكو على قلب الميزان العسكري لصالحها في المواجهات العسكرية التي وقعت العام الماضي بينها وبين أرمينيا.

ورغم أن إيران حرصت على إظهار الحياد في الصراع بشأن إقليم ناغورني قرة باغ، إلا أن تقارير إعلامية تحدثت حينها عن أن طهران سمحت بمرور أسلحة ومعدات روسية باتجاه أرمينيا. كما لم تخف توافقها مع موسكو بشأن تحميل تركيا مسؤولية التوتر من خلال جلب مرتزقة سوريين إلى الإقليم.

وعلى غرار دوافعه السياسية، فإن تحالف إيران مع أرمينيا لديه مبررات اقتصادية، من ذلك أن تجارة الكحول الرائجة في إيران تمرّ عبر أرمينيا ويستفيد منها متنفذون في السلطة الإيرانية.

ووفق مراقبين، شكلت إيران شريان الحياة لأرمينيا، التي تعتمد بشكل كامل على طهران في توفير موارد الطاقة، خاصة في أوقات الحرب، وقد أدى هذا الاعتماد إلى تعزيز صورة إيران كداعم لأرمينيا ضد أذربيجان وفق وجهة نظر باكو.

وبشأن حركة الشاحنات، نقل بيان الخارجية الأذرية أن الطرفين اتفقا على أنه "من الضروري إجراء حوار مباشر بين الهيئات الحكومية في البلدين بشأن قضايا الترانزيت".

وبدأت أذربيجان بفرض رسوم جمركية اعتبارا من منتصف سبتمبر على الشاحنات الإيرانية المتجهة إلى أرمينيا، لدى عبورها في أراض باتت تحت سيطرة قوات باكو في أعقاب النزاع بينها وبين يريفان في إقليم ناغورني قرة باغ.

آبي أحمد يستعجل حسم الصراع مع قوات تيغراي في بداية ولايته الثانية

أديس أبابا – كثف الجيش الإثيوبي الأربعاء من هجماته ضد متمردي إقليم تيغراي في خطوة تعكس سعي رئيس الوزراء آبي أحمد لحسم الصراع في شمال البلاد في بداية ولايته الثانية.

وقالت مصادر إغاثية ومن متمردي تيغراي إن معارك تفجرت في منطقة عفار الإثيوبية المحاذية لإقليم تيغراي شمال شرق البلاد، بعد شهر من الهدوء وذلك بعد هجوم شنته القوات الإثيوبية.

وفي الأشهر الأخيرة امتد النزاع، الذي اندلع في نوفمبر الماضي عندما تدخل الجيش الاتحادي في إقليم تيغراي للإطاحة بجبهة تحرير شعب تيغراي، إلى منطقتي عفار وأمهرة المجاورتين.

وأشارت مصادر إغاثية الثلاثاء إلى أنباء تفيد باندلاع اشتباكات مسلحة في بلدة عفار في أورا، حيث قتلت جبهة تحرير شعب تيغراي العشرات من المدنيين مستخدمة الأسلحة الثقيلة.

ونفى المتحدث باسم جبهة تحرير شعب تيغراي غيتاشو رضا استخدام الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين لكنه أكد وقوع المعارك الأخيرة في عفار.

وقال إن "قوات العدو تنهار وتتشتت في بعض مناطق عفار" في وصفه للاشتباكات الجارية على الحدود بين عفار وأمهرة.

واعتبر غيتاشو أن التقارير التي تفيد بشن هجمات بالأسلحة الثقيلة "اتهام يهدف إلى تشويه صورة قواتنا".

ومنذ نحو أسبوع قالت مصادر إغاثية وأخرى تابعة للمتمردين إن القوات الإثيوبية شنّت هجوماً جديداً يمثل مرحلة جديدة من هذا النزاع الذي بحسب الأمم المتحدة أغرق مئات الآلاف من الأشخاص في ظروف أشبه بالمجاعة.

ولم يؤكد المسؤولون في أديس أبابا صراحة الاستعدادات للهجوم، لكن آبي أحمد قال هذا الأسبوع إن الحكومة "مسؤولة عن حماية مواطنيها في جميع أنحاء البلاد من أي عمل إرهابي".

وفي نهاية 2020 سيطرت القوات الإثيوبية بسرعة على تيغراي. لكن في نهاية يونيو استعادت الجبهة السيطرة على معظم مناطق الإقليم وواصلت هجومها في أمهرة وعفار من أجل كسر ما وصفته بأنه حصار إنساني على تيغراي.

وفي سبتمبر أكدت الحكومة أن المتمردين قد تكبدوا "خسائر فادحة" و"تم طردهم" من عفار. فيما أعلنت الجبهة من جانبها أنها سحبت قواتها من المنطقة من أجل إعادة انتشارها في جبهات أخرى بينها أمهرة.

والأربعاء قال غيتاشو إن الهدف العسكري الحالي للجبهة هو "صد الهجوم والذهاب إلى أي مدى ضروري لفك الحصار عن سكان تيغراي".

وكان رئيس الوزراء الإثيوبي قد نال موافقة البرلمان قبل أيام على فريقه الحكومي الذي شهد تغييرات كبيرة ما زاد من الشكوك إزاء سعيه لتغيير سياساته خاصة بشأن إقليم تيغراي المضطرب وكذلك أزمة سد النهضة مع كل من مصر والسودان.

ومن أبرز التغييرات التي عرفتها حكومة أحمد الجديدة الإطاحة بوزير الدفاع قنا ياديتا الذي حل محله أبراهام بلاي وينحدر من إقليم تيغراي.

غيتاشو رضا

قوات العدو تنهار وتتشتت في بعض مناطق عفار

وبدأ مجلس النواب الإثيوبي أولى جلساته بمشاركة 387 عضوا جديدا وافق منهم 373 على التشكيلة التي قدمها آبي أحمد بعد أن أدى اليمين الدستورية أمام كبير قضاة المحكمة العليا الاثنين الماضي، وتمت إعادة انتخابه من جانب البرلمان كرئيس للحكومة لدورة جديدة، ما يعني أن حملات التشكيك في شرعيته السياسية بعد المطبات التي واجهته في الفترة الماضية تجددت وقد تطوي الصفحات القاتمة.

وحقق حزب الازدهار الذي يرأسه آبي أحمد فوزا كاسحا في الانتخابات التي جرت في يونيو الماضي وفاز بـ421 مقعدا من أصل 547، ولم يعبأ بحملات التشكيك التي قللت من أهمية الانتخابات، خاصة أنها تمت في غياب الشفافية والرقابة.

ويتكون البرلمان الإثيوبي من مجلسين هما مجلس نواب الشعب (الغرفة الأولى) وبه 547 عضوا، والمجلس الفيدرالي (الغرفة الثانية) ويضم 112 عضوا وبه ممثلون من كل القوميات في إثيوبيا.

وشهدت الانتخابات تنافسا بين 46 حزبا سياسيا منها 17 حزبا قوميا و29 حزبا إقليميا و18 حزبا تنافست في أديس أبابا، وبلغ عدد المرشحين 9505 بينهم 148 مستقلا في 637 دائرة انتخابية.

آبي أحمد يصعّد مع متمردي تيغراي

الاتحاد الأوروبي يستكشف نوايا إيران حيال العودة إلى مباحثات فيينا النووية

بروكسل – يؤدي المفاوض الأوروبي المكلف بالملف النووي الإيراني إنريكي مورا زيارة الخميس إلى إيران في محاولة لاستكشاف نوايا إيران إزاء العودة إلى مباحثات فيينا النووية.

وقالت وزارة الخارجية الإيرانية إن الدبلوماسي الإسباني مورا سيزور البلاد الخميس وذلك وسط دفع غربي لحض طهران على العودة إلى المباحثات المعلقة منذ أشهر.

وقال المتحدث باسم الوزارة سعيد خطيب زاده في بيان مساء الثلاثاء "تأتي هذه الزيارة في سياق مشاورات بين الجانبين بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي وأفغانستان والاتفاق النووي".

وكان المتحدث قد أشار الاثنين إلى أن إيران تطالب الدول الأوروبية المنضوية في الاتفاق باحترام بنوده في حال تم إحياؤه بموجب المباحثات، وضمان عدم تكرار الولايات المتحدة تجربة الانسحاب منه عام 2018 وإعادة فرضها عقوبات على طهران.

وأكد أنه على الأوروبيين "تقديم ضمانات كاملة للجمهورية الإسلامية بأنه هذه المرة لن ينتهك أي طرف الاتفاق النووي".

ويرى مراقبون أن إيران ستعود إلى الاتفاق النووي لكنها تريد انتزاع تنازلات من الولايات المتحدة على غرار رفع العقوبات لذلك تُماطل في العودة إلى مسار المفاوضات في فيينا.

وتوصلت إيران وست قوى كبرى هي الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين، وألمانيا إلى اتفاق العام 2015 بشأن برنامج طهران النووي، أتاح رفع الكثير من العقوبات المفروضة على طهران، في مقابل تقييد أنشطتها النووية وضمان سلمية برنامجها.

إلا أن مفاعيل الاتفاق باتت في حكم اللاغية مذ قررت الولايات المتحدة الانسحاب أحاديا منه العام 2018 في عهد رئيسها الجمهوري السابق دونالد ترامب الذي أعاد فرض عقوبات قاسية على طهران.

ومن جهتها، قامت إيران بعد نحو عام من الانسحاب الأميركي، بالتراجع تدريجيا عن تنفيذ غالبية التزاماتها الأساسية بموجبه.

وبدأت القوى التي لا تزال منضوية في الاتفاق، وبمشاركة أميركية غير مباشرة، مباحثات في فيينا هذا العام في محاولة لإحيائه بعد إبداء الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن استعداده لإعادة بلاده إليه، بشرط عودة إيران إلى تنفيذ تعهداتها.

وأجريت ست جولات من المباحثات بين أبريل ويونيو، من دون أن يحدد بعد موعد جديد لاستئنافها.

> الخارجية الإيرانية قالت إن المفاوض الأوروبي المكلف بالملف النووي سيزور البلاد وسط دفع غربي لحض طهران على العودة للمباحثات

وتولى دبلوماسيو الأطراف الباقين في الاتفاق، إضافة إلى مورا – وهو مساعد وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل – التنسيق بين طهران وواشنطن خلال مباحثات فيينا.

وحضت دول غربية، أبرزها الولايات المتحدة، إيران في الآونة الأخيرة، على استئناف المباحثات سريعا دون استبعاد الذهاب في خيارات أخرى للتعاطي مع امتناع طهران عن العودة.

وقال المبعوث الأميركي الخاص بالملف الإيراني روب مالي الأربعاء إن الولايات المتحدة مستعدة لبحث كل الخيارات المتعلقة بكيفية تعاملها مع عدم استعداد إيران للعودة إلى قيود الاتفاق النووي الموقع في 2015.

وأضاف في مشاركة افتراضية عبر الإنترنت مع مؤسسة بحثية في واشنطن "سنكون مستعدين للتواؤم مع واقع مختلف يتعين علينا فيه التعامل مع كل الخيارات لمواجهة برنامج إيران النووي إذا لم تكن مستعدة للعودة إلى الالتزام بقيوده".

وبدورها، قالت فرنسا الأربعاء إن الزيارة التي من المنتظر أن يقوم بها مفاوض الاتحاد الأوروبي المكلف بالملف النووي لإيران ستكون على درجة بالغة من الأهمية بالنسبة إلى مستقبل المحادثات، مشككة في التزام الإدارة الإيرانية الجديدة بإنقاذ الاتفاق.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الفرنسية آن كلير لوجاندر للصحافيين في إفادة يومية عبر الإنترنت "من خلال تصريحاتها وتصرفاتها على الأرض، تثير الإدارة الإيرانية الجديدة.. شكوكا حول نواياها إزاء العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة" وهو الاسم الرسمي للاتفاق النووي.